الاضطرابات في فلسطين . ولكن على نطاق ضيق هذه المرة ، اسفر عن مقتل خمسة من اليهود وثلاثة من العرب . وكانت الهاغاناه قد تعلمت درسا من اضطرابات ايار ، إذ اتخذت ما اعتبرته ضروريا من الاجراءات للدفاع عن اليهود(٧٤) . ومن ناحية ثانية ، ساهم بعض وجهاء المسلمين في تهدئة الخواطر والحد من انتشار الاضطرابات ، ولكن التوتر بقي على حاله .

المجلس الاسلامي الاعلى

على الرغم من ذلك التوتر ، وجد صموئيل ان الاوضاع في فلسطين ، في نهاية سنة ١٩٢١ ، كانت هادئة لدرجة تسمح له باجراء مناورات « توازن » جديدة ، وهذه المرة « لمساواة » المسلمين باليهود ، من حيث ادارة شؤونهم الدينية . وكان اليهود قد اجروا انتخابات ، في ١٩ نيسان ١٩٢٠ ، لاختيار اعضاء اول مجلس ملي يهودي ، من بين صلاحياته الاشراف على ادارة شؤونهم الدينية ايضا . وافتتح المجلس اولى دوراته في ٧ تشرين الأول ١٩٢٠ . وفي الرابع والعشرين من الشهر نفسه ، اعترف صموئيل « باللجنة القومية » (فاعاد ليئومي) (التنفيذية) المنبثقة عنه ، شرط اعترافها بالانتداب وتعليماته(٧٥) . ولذلك كان من الضروري اقامة مؤسسات مماثلة ، ترعى شؤون المسلمين والمسيحيين الدينية . ولكن ادارة شؤون المسيحيين كانت في أيدي رؤساء طوائفهم ، الذين فضلت حكومة الانتداب عدم التدخل في شؤونهم ، بحيث لم يبق إلا المسلمون. ولذلك اصدرت السلطات ، في اذار ١٩٢١ ، امرا بتشكيل لجنة لمراقبة ادارة الاوقاف الاسلامية والمحاكم الشرعية(٧٦) ــ فاضطرب الشيوخ والعلماء لأن احدا لم يستشرهم قبل اصدار هذا القرار ، الذي يحد ، بحسب رأيهم ، من صلاحياتهم . وسارعت السلطات الى تعديل موقفها ، فاصدرت في ٢٠ كانون الاول ١٩٢١ ، امرا بتشكيل المجلس الشرعي الاسلامي الاعلى ، ومنحته صلاحيات شبه مطلقة للاشراف على ادارة شؤون المسلمين الدينية . وكان من بين هذه الصلاحيات تخويل المجلس صلاحية ترشيح قضاة المحاكم الشرعية مفتشيها ، وقضاة محكمة الاستئناف الشرعية ورئيسها ، ثم تعيينهم ، بعد موافقة الحكومة . واذا امتنعت الحكومة عن منح موافقتها ، كان عليها ابلاغ المجلس بالاسباب التي دفعتها الى ذلك خلال ١٥ يوما . كما انيطت بالمجلس مسؤولية تعيين رجال الافتاء ، ومدير ومأموري الاوقاف ، وكل موظفي المحاكم الشرعية ، والاشراف على لجنة الاوقاف العامة وكل لجان الاوقاف الاخرى . ومنح المجلس ايضا صلاحية اقالة موظفي الاوقاف او المحاكم الشرعية او اية مؤسسة اخرى تمول من اموال الوقف . وكانت قد قدرت (سنة ١٩٣٠) مساحة الاراضي الخاضعة لادارة الاوقاف ، صنف الوقف الصحيح ، بنحو ١٠٠ الف دونم ، يتراوح الدخل السنوي منها بين ١٠ و ٢٠ الف ليرة فلسطينية ، بالاضافة الى ٧٥ ــ ١٠٠ قرية عربية ، تتراوح مساحة اراضيها بين ٧٥٠ الف ومليون دونم ، معظمها من صنف الميري الموقوفة ، ويبلغ الدخل من اعشارها الذي يدفع للوقف ، نحو ٣٠ الف ليرة سنويا(٧٧) . وهذان الدخلان شكلا ، في حينه ، نحو ثلاثة ارباع دخل ادارة الاوقاف السنوي(٧٨) .

كذلك سمح للمجلس الاسلامي الاعلى ، اضافة الى الصلاحيات التي اشرنا اليها ، بوضع ميزانيته السنوية الخاصة به ، وفق ما يرتئيه ، على ان يقوم فقط بابلاغ الحكومة بتلك بعد مصادقته عليها(٧٩) . وجرت الانتخابات لاختيار اعضاء المجلس الاسلامي الاعلى الاول